

الصناعة الأصولية لمسائل التيمم في كتاب (اللباب في شرح الكتاب)  
للميداني - دراسة تأصيلية -

**Al Sinaah Al Ossoulia of the issues of tayammum  
Fi (Al Lubab Fi Sharah Al Kitaab) for Al-Meidani**

الطالبة

طبيبة يحيى فاضل سليم الجنابي

Mrs. Taiba Yahya Fadel Salim Al-Janabi

بإشراف

الأستاذ الدكتور

حميد عطوان صالح العلواني

Prof. Dr. . Hamid Atwan Al-Alwani

٢٠٢١ م

٥١٤٤٢

## الملخص باللغة العربية

الإمام الميداني - رحمه الله - كان من أبرز علماء عصره، وله العديد من المؤلفات والشروح على متون الفقه وأصوله وامتون العقيدة وغيرها، فوقع اختياري على شرحه لمتن القدوري في الفقه الحنفي، والذي أطلق عليه اسم (اللباب في شرح الكتاب)، فكتبت بحثاً عن الصناعة الأصولية في هذا الكتاب متبعة المنهج الحنفي في تخريج الأصول على الفروع، معتمدة على التأصيل الشرعي في دراسة مسائله، وقد اخترت مسائل (التيمم) بوصفها نموذجاً لما ورد في هذا الكتاب من صناعة أصولية.  
الكلمات المفتاحية: الميداني، فقه، حنفي.

## Summary

AL-Imam Al-Maydani - may God have mercy on him - was one of the most prominent scholars of his time, and he has many books and explanations on the body of jurisprudence, its fundamentals, the body of belief and others. The fundamentalist industry in this book follows the Hanafi approach in graduating the assets from the branches, relying on the legal rooting in the study of its issues, and I have chosen issues of (tayammum) as a model for what is mentioned in this book of fundamentalist industry.

.Key words: al-maydani, jurisprudence, Hanafi.

## المقدمة

الحمد لله على إحسانه، وله الشكر على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيماً لشأنه، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلوات ربي وسلامه عليه، وعلى آله وصحبه وخلائه وإخوانه، ومن اهتدى بهديه وتمسك بشريعته إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن أصل هذا البحث هو مستل من رسالة الماجستير الموسومة: (الصناعة الأصولية في (اللباب في شرح الكتاب) للميداني-باب الطهارة- دراسة تأصيلية) والمقدمة إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية/ جامعة الأنبار- قسم الفقه وأصوله.

### أهمية الصناعة الأصولية:

إنّ الصناعة الأصولية مصطلح جليل مُحدث، عظيم الأهمية، يحقق الربط بين علمين مهمين، هما: علم الفقه و أصوله، إذ إنه يشكل حلقة الوصل بينهما، ويخرج علم الأصول من الجانب النظري إلى الجانب التطبيقي، وكذلك تتبين به الثمرات المترتبة على قواعده الأصولية، وهو تخريج الأصول على الفروع، فيتمكن به الفقيه من الاستفادة من القواعد الأصولية على الوجه والأكمل، وينمي ملكة الاستنباط والترجيح، وتفريع المسائل، وبنائها على الأدلة.

ويمكنني القول إن (الصناعة الأصولية) منهج خاص مبتكر من مناهج الكتابة في علم (أصول الفقه)، وطريقة من طرق التصنيف في صياغة وترتيب خاصين، وتوضيح طريقة مدرسة المتكلمين، فليس هو من العلوم القائمة بذاتها والمستقلة بنفسها، وإنما هو من الفنون التابعة لـ (علم أصول الفقه) أو من المتفرعة منه.

### سبب اختيار الموضوع:

1- لما لهذا العلم من أهمية، وبعد استشارة بعض أساتذة أصول الفقه وقع اختياري على عنوان هذا البحث المستل.

٢- وجدت أن الصناعة الأصولية موجودة في بطون الكتب لذلك احببت أن أفردها بعنوان خاص بها لذلك كانت عنوان بحثي.

٣- وكذلك خدمة لكثير من المؤلفات التي جردها أصحابها من التأصيل الشرعي، والصناعة الأصولية فيه، فكثيرا ما يطلقون كلمة وجوب أو مستحب أو غيرهما من الأحكام من غير إيضاح منهم على أصل هذا الحكم، أو بيان كيفية استنباطه.

وقد قسمت بحثي هذا بعد هذه المقدمة على مبحثين:

المبحث الأول: نبذة تعريفية بالإمام عبد الغني الميداني، واشتمل على مطلبين:

المطلب الأول: حياة الإمام الميداني الشخصية.

المطلب الثاني: حياته العلمية.

المبحث الثاني: مسائل التيمم، واشتمل على مدخل أربع مسائل.

الخاتمة

هذا، وقد بذلت جهدي في كتابة هذا البحث، فما كان فيه من صواب فبفضل الله أولا ثم بتوجيهات المشرف، وما كان فيه من زلل أو خطأ فمن نفسي ومن الشيطان ، وحسبي أنني حاولت الاجتهاد في ذلك ما استطعت ، وما توفيقى الا بالله.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله واصحابه وسلم تسليما كثيرا

## المبحث الاول: نبذة تعريفية بالإمام الميداني

### المطلب الأول: حياة الإمام الميداني الشخصية.

#### أولاً: اسمه ونسبه ولقبه:

- ١- اسمه ونسبه: هو الإمام عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم بن سليمان الغنيمي، الدمشقي، الحنفي، الشهير بالميداني<sup>(١)</sup>.
- ٢- لقبه: سُمِّيَ بالميداني نسبة إلى حي الميدان في دمشق، وهو حي مشهور حيث كانت أسرته تسكن فيه<sup>(٢)</sup>، وهو ينحدر من قبيلة الأوس الأنصارية<sup>(٣)</sup>.

#### ثانياً: مولده:

- كانت ولادة الشيخ الإمام عبد الغني الغنيمي الميداني سنة ١٢٢٢هـ في دمشق<sup>(٤)</sup>، وقد عاش ما يقارب ستاً وسبعين سنةً واستغلها بطلب العلم النافع، ورضا الله، والعمل الصالح، وهذا كله توفيق من الله عز وجل، عسى أن يجعله في ميزان حسناته.

---

(١) ينظر: منتخبات التواريخ دمشق لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني ٢/ ٦٧٠، وروض البشر في أعيان دمشق القرن الثالث عشر لجميل الشطي ص١٥٣-١٥٣، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

(٢) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني الميداني ١٩-٢٤، ومنتخبات التواريخ دمشق لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني ٢/ ٦٧٠، وروض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر لجميل الشطي ص١٥٢-١٥٣، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

(٣) ذكره الاستاذ الدكتور سائد بكداش بعدما تواصل مع عائلته حيث ذكر له اح من اقارب الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني أنه سمع من جده لأمه التي هي حفيدة الإمام الميداني أنه كان يقول: نحن أنصاريون. ينظر: اللباب في شرح الكتاب تحقيق أ.د سائد بكداش ١/ ٢٦.

(٤) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني لميداني ١٩-٢٤، ومنتخبات تواريخ دمشق لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني ٢/ ٦٧٠، وروض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر ١٥٢-١٥٣، ومعجم المؤلفين عمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

### ثالثاً: نشأته:

نشأ الإمام الميداني بدمشق، وكان لوالده الأثر الكبير في حسن تربيته، وكرام أخلاقه، وتعليمه علوم الشريعة، حيث وفر له العناية الخاصة منذ أن كان صغيراً في توجيهه للأخذ من العلماء، ومجالسة المشايخ، فقد حرص والده على أن يجعل لولده معلماً يحفظه القرآن الكريم، ويتأدب بأدبه.

بعد ذلك أرسله إلى (المكتب) عند السيد محمد الشرفا ليواصل تعلمه، وحفظه للقرآن الكريم، وبقية العلوم النافعة إلى سنة (١٢٣٣هـ) كان عمره آنذاك ما يقارب الحادية عشرة<sup>(١)</sup>.

وقد كان الإمام الميداني مميزاً في أدبه، وخلقه، وصلاح حاله، وفريداً في حفظه، واجتهاده، واهتمامه بالعلوم الشرعية العقلية، والنقلية، حتى ترك هذا النبوغ، والتميز مكانة كبيرة في قلوب أساتذته، وشيوخه<sup>(٢)</sup>.

### رابعاً: وفاته:

توفي (رحمه الله) رابع ربيع الأول سنة (١٢٩٨هـ) ولقد صلي عليه في جامع الدقاق بإمامة ولده الفاضل الشيخ إسماعيل، قدّمه للإمامة العلامة الفاضل الشيخ محمد بن مصطفى الطنطاوي، وكان لجنازته مشهداً قد غصّ له واسع الطريق، ودفن في تربة باب الله في أسفل التربة الوسطى من جهة الشرق<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ينظر: شرح العقيدة الطحاوية لعبد الغني الميداني ١٩-٢٤، ونزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبير للحضراوي ١٧٢/٢، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥، ومنتخبات التواريخ دمشق لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني ٢/ ٦٧٠، وروض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر لجميل الشطي ١٥٢-١٥٣، ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

(٢) ينظر: ومعجم المؤلفين لعمر بن رضا كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

(٣) ينظر: منتخبات تواريخ دمشق لمحمد أديب آل تقي الدين الحصني ٢/ ٦٧٠، وروض البشر في أعيان دمشق في القرن الثالث عشر لجميل الشطي ١٥٢-١٥٣، وهدية العارفين لمحمد أمين الباباني البغدادي ٥٩٤/١ ومعجم المؤلفين لعمر بن محمد كحالة الدمشقي ٢٧٥/٥.

قال البيطار: "ولم يزل على استقامته في طاعته، وعبادته، وإفادته لطالبه، ووارده، وإحسانه لراغبه، وقاصده إلى أن سجع على دوحه حمام الحمام، ودعاه إلى الرحلة داعي الأنام فتوفي رحمه الله تعالى رابع ربيع الأول، سنة (١٢٩٨هـ)"<sup>(١)</sup>.

### المطلب الثاني: حياته العلمية

طلب الشيخ عبد الغني الغنيمي الميداني العلم الشرعي باجتهد وجد، وكان قد أخذه للعلم من كبار علماء الشام في زمانه، وكذلك أخذ من علماء الحجاز في مكة المكرمة، والمدينة المنورة من خلال سفره لأداء مناسك الحج، والعمرة، وأخذ الإجازة من بعض علماء مصر، وفلسطين<sup>(٢)</sup>.

### أولاً: شيوخه وتلاميذه

#### أ- شيوخه:

حرص الشيخ الميداني على أخذ العلم الشرعي منذ نعومة أظفاره على عدة مشايخ ذكرهم العلامة الحضراوي<sup>(٣)</sup>، كان من أبرزهم:

١- الشيخ عبد الرحمن بن محمد الكزبري الشافعي: شيخ الحديث في دمشق الفقيه المحدث، ولد سنة ١١٨٤هـ، وتوفي سنة ١١٦٢هـ<sup>(٤)</sup>.

٢- الشيخ عبد الغني بن عبد القادر السقطي الدمشقي الصالحي الشافعي: ولد سنة ١١٦٥هـ، وتوفي ١٢٤٦هـ رحمه الله تعالى<sup>(٥)</sup>.

٣- الشيخ أحمد بيبيرس العجلوني: ابن الشيخ إسماعيل العجلوني الدمشقي توفي ١٢٤٧هـ رحمه الله تعالى<sup>(٦)</sup>.

---

(١) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق البيطار الميداني ٨٧١/١.

(٢) ينظر: نزهة الفكر فيما مضى من الحوادث والعبر في تراجم الحوادث للحضراوي ١٧٣/٢.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق البيطار الميداني ٨٣٣/٢.

(٥) ينظر: المصدر نفسه ٨٦٢/٢-٨٦٨.

(٦) ينظر: المصدر نفسه ١٣٣/١.

- ٤- الشيخ السيد محمد ابن عابدين بن عمر: صاحب الحاشية المشهورة: "رد المحتار على الدر المختار"، ولد سنة ١١٩٨هـ، وتوفي سنة ١٢٥٢هـ<sup>(١)</sup>.
- ٥- الشيخ عمر المجتهد ابن الشيخ أحمد المجتهد الدمشقي الميداني: ولد سنة ١١٦٩هـ، وتوفي سنة ١٢٥٤هـ رحمه الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

#### ب- تلاميذه:

- كان للإمام الميداني عددٌ كبير من التلاميذ، وطلبة العلم الذين نهلوا من علمه طيلة حياته التي قضاها في تدريس العلوم الشرعية، ومن هؤلاء التلاميذ:
- ١- محمد علاء الدين بن محمد أمين عابدين (ت ١٣٠٦هـ)<sup>(٣)</sup>.
  - ٢- عبد الغني بن حسن بن إبراهيم البيطار(ت ١٣١٥هـ)<sup>(٤)</sup>.
  - ٣- مصطفى كمال بن محمد الشريف(ت ١٣١٧هـ)<sup>(٥)</sup>.
  - ٤- نعمان بن محمد الألوسي البغدادي الحنفي(ت ١٣١٧هـ)<sup>(٦)</sup>.
  - ٥- محمد بن الشيخ حسن البيطار(ت ١٣٢١هـ)<sup>(٧)</sup>.

**ثانيا: مؤلفاته ونتاجه العلمي :** كان للشيخ الميداني مؤلفات عدة في العلوم الشرعية، منها:

- ١- إسعاف المريدين في إقامة فرائض الدين<sup>(٨)</sup>.
- ٢- تَبَّت العلامة الشيخ عبد الرحمن بن محمد الكزبري<sup>(١)</sup>

- 
- (١) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق البيطار الميداني ١٢٣٠/٣.
  - (٢) ينظر: المصدر نفسه ١١٣٢/٢.
  - (٣) ينظر: ابن عابدين وأثره في الفقه لعبد اللطيف صالح الفرفور /٣١٧-١٠١٦/٢.
  - (٤) ينظر: المصدر نفسه ٨٧٤/٢.
  - (٥) ينظر: منتخبات تواريخ دمشق ٧٦٤/٢، وتاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر لمحمد مطيع ١٧٩/١.
  - (٦) ينظر: فهرس الفهارس والإثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات للكتاني ٦٧٢/٢.
  - (٧) ينظر: سير اعلام النبلاء للذهبي ٣٨/١٨، وتاريخ علماء دمشق في القرن الرابع عشر لمحمد مطيع حافظ ١١٩/١، وفهرس الفهارس والاثبات ومعجم المعاجم والمشیخات والمسلسلات للكتاني ١٤٢١/٣.
  - (٨) ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر لعبد الرزاق البيطار الميداني ٨٦٨/٢.



٣- سل الحسام على شاتم دين الإسلام

٤- شرح العقيدة الطحاوية (٢)

٥- شرح المراح في علم الصرف

## المبحث الثاني: مسائل التيمم

مدخل: في بيان مفردات عنوان الرسالة

التعريف باعتبار مفرداته:

أولاً: الصناعة

- ١- الصناعة لغة: مصدر صنع يصنع صنعا، والجمع صناعات وصنائع، و الصناعة بالكسر هي حرفة الصانع، وبالفتح هي العمل، إذا هي كل علم أو فن مارسه الإنسان حتى يمهر فيه ويصبح حرفة له كالحياكة والطب وغيرها (٣).
- ٢- اصطلاحاً: هي ملكة نفسانية يقتدر بها الإنسان على استعمال موضوعات ما نحو غرض من الاغراض على سبيل الإرادة عن بصيرة بحسب التمكن منها (٤).  
وقيل : هي ملكة نفسانية تصدر عنها الأفعال الاختيارية من غير روية ، وقيل العلم المتعلق بكيفية العمل (٥).

---

(١) ينظر: مجموع الأثبات الحديثية لآل الكزبري ٤٨٠.

(٢) الطحاوي الحنفي: هو أبو جعفر بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم الأردني الحجري المصري الطحاوي، تفقه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً من أشهر كتبه العقيدة الطحاوية، توفي سنة (٣٢١) هـ. ينظر: مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ ١/١٠٥، وتاريخ أبو يونس المصري ١/٢٠، وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٥/٢٨.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٦/٣٨٣٤، والنهاية في ترتيب المعرب ١/٢٧٣، ومختار الصحاح ١/١٧٩، والمطلع على الفاظ المقنع ١/١٧١، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ١/٣٤٨، والكلبيات ١/١٣٠.

(٤) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ١/٩٣.

(٥) التوقيت في مهمات التعاريف ١/٢١٩، والكلبيات ١/٥٤٤.

## ثانياً: الأصولية

١- (الأصول) و (التأصيل) لغةً: جمع (أصل) ولهذا المصطلح في اللغة معانٍ متقاربة، منها: أساس الشيء، وما يستند إليه الشيء، وقاعدة الشيء، وما ينبني عليه غيره، وأسفل الشيء<sup>(١)</sup>.

٢- الأصول اصطلاحاً: وهو يطلق على معانٍ كثيرة فتطلق على الدليل كقولهم: (الأصل في التيمم الكتاب، والأصل في المسح على الخفين السنة)، أي دليل ثبوتها، وهذا المعنى هو المراد هنا، ويطلق على القاعدة المستمرة كقولهم: (تحمل العاقلة للدية خلاف الأصل)، وتطلق على الراجح كقولهم: (الأصل في الكلام الحقيقة)، وأيضاً على الاستصحاب كقولهم: (الأصل في الأشياء الإباحة، والأصل في الإنسان البراءة)، والأصل هو المبدأ، ويطلق على المسألة الفرضية أي العدد الذي تخرج منه الفروض المقدرة بلا كسر كما يقول الفرضيون: (أصل هذه المسألة كذا)، وكذلك الأصل ما يتفرع عنه غيره فيقال: (الولد فرع عن الوالد)، وهذه التعريفات السابقة تدل على إن الأصل لا يخرج عن ثلاثة معانٍ وهي: (الدليل، والقاعدة، والراجح)<sup>(٢)</sup>.

٣- التأصيل اصطلاحاً: "بيان الحق وإظهاره، ويكون ذلك مقروناً بالحجة والدليل متبوعاً بالدعوة إلى لزومه، والآخذ به"<sup>(٣)</sup>  
التعريف باعتباره مركباً:

١- الصناعة الأصولية: إعمال نظر من مجتهد لاستخراج قواعد، وضوابط الأصول من فروع الأحكام الفقهية .

(١) التعريفات للجرجاني ٢٨/١، والكلبيات للكفوي ١٢٢/١.

(٢) ينظر: الشرح الكبير لمختصر الأصول للمنياوي ٥٣/١، والمعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول للمنياوي ٥/١، والمهذب في أصول الفقه المقارن للنملة ١٢/١، وأصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله لعياض السلمي ١٤/١..

(٣) منهجيات أصولية لمحمد الجيزاني ٤٠.

- أ- أعمال النظر: قولنا قيد خرج به التقليد فهو ليس سببياً لاستخراج القواعد والضوابط الاصولية، ولا للتبنيه على الاحكام المستنبطة من الأدلة.
- ب- مجتهد: قولنا قيد خرج به المقلد وهو من أخذ الحكم من غير دليل ، وخرج به المتبع لأنه أخذ الحكم مع الدليل، وكلاهما ليس لهم من الاستنباط حظ.
- ت- استخراج القواعد والضوابط الاصولية : قولنا قيد خرج به القواعد اللغوية، والقواعد الفقهية، وما في معناهما.
- ث- من فروع الاحكام الفقهية: قولنا قيد خرج به الأصول الكلية، وفروع العلوم الأخرى من غير الفقه.
- ٢- **الدراسة التأصيلية:** العناية بتأصيل المسائل، والمباحث محل ورودها الى أصول الفن الذي تنتمي اليه، وبيان كيفية نشأتها، ومراحلها وتطورها ،ومصادرها وتفرعها، والغرض من ذلك ربط الفروع بالأصول ، او دفع توهم ان المسألة محل البحث لأصل من أصول العلم<sup>(١)</sup>.
- على ما تقدم يتضح ان الصناعة الاصولية هي التخريج الأصولي.
- والتخريج لغة:** مصدر من خرج يخرج خروجاً ومخرجا بالضم، وقد يكون مصدر أخرجه والاستخراج والاختراج، وهو الاستنباط، ومن المعنى المجازي خرج فلان في العلم والصناعة خروجاً اي نبغ، وخرجه في الأدب اي تخريجاً، خرج الغلام اللوح تخريجاً اذا جعله ضرورياً وألواناً يخالف بعضه بعضاً، والاستخراج كالاستنباط<sup>(٢)</sup>.
- اصطلاحاً: أحد فنون علم أصول الفقه، يرد فيه تخريج الأصول على الفروع، و تخريج الفروع على الأصول<sup>(٣)</sup>.
- على ما تقدم تبين ان للتخريج الأصولي أشكال، وصور مختلفة ومنها:
- أولاً: تخريج الاصول من الفروع (اي استنباط الأصول من استقراء المسائل الفقهية): وهذه هي طريقة علماء الحنفية رحمهم الله تعالى، وذلك لان أبا حنيفة رحمه الله تعالى وتلامذته

(١) <https://majles.alukah.net/t150701>

(٢) ينظر: تاج العروس للزبيدي ٥/٥٠٨، ولسان العرب لابن منظور ٢/٢٤٩.

(٣) تخريج الفروع على الاصول دراسة تاريخية ومنهجية لعثمان شوشان ١/٦٣، وأصول التخريج ودراسة الأسانيد لمحمود الطحان ٣٥.

لم يتركوا مؤلفاً أصولياً يبين القواعد الأصولية المتبعة في المذهب؛ لذلك استتبط تلامذتهم القواعد الاصولية من الفروع الفقهية<sup>(١)</sup>.

ثانياً: تخريج الفروع على الأصول (اي طريقة الاستنباط بإرجاع المسائل الفقهية الى الأصول المعتمدة عند أئمة وعلماء الأصول): وهي طريقة جمهور العلماء ، وتتميز عن طريقة الحنفية؛ ان أئمة المذهب وضعوا أصولاً مكتوبة في مؤلفاتهم؛ لذلك سار عليها تلامذتهم<sup>(٢)</sup>.

وطريقة الحنفية هي التي اعتمدنا عليها في الصناعة الأصولية للرسالة وهي: استنباط القواعد الأصولية من الفروع الفقهية.

### المسألة الأولى: أسباب التيمم.

قال الميداني: " (ومن لم يجد الماء وهو مسافر أو) كان (خارج المصر) و (بينه وبين المصر) الذي فيه الماء (نحو الميل) هو المختار في المقدار، ومثله كان في المصر بينه وبين الماء هذا المقدار، لأن الشرط هو العدم، فأينما تحقق جاز التيمم... (أو كان يجد الماء إلا أنه مريض) يضره استعمال الماء (فخاف) بغلبة الظن أو قول حاذق مسلم (إن استعمل الماء اشتد) أو امتد (مرضه، أو خاف الجنب إن اغتسل بالماء) البارد (أن يقتله البرد أو يمرضه، فإنه يتيمم بالصعيد) ... إذا خاف من التوضؤ الهلاك من البرد يجوز له التيمم إجماعاً على الصحيح"<sup>(٣)</sup>.

### بيان المعنى المقصود:

ذهب الإمام الميداني إلى أن التيمم يباح للمحدث حدثاً أصغر أو أكبر إذا وجد سبباً من الأسباب الآتية:

(١) الجامع لمسائل اصول الفقه وتطبيقاتها على المذهب الراجح لعبد الكريم النملة ١٦/١، والمهذب في

علم أصول الفقه المقارن لعبد الكريم النملة ٥٩/١.

(٢) المصدر السابق .

(٣) اللباب في شرح الكتاب للميداني ٣٠/١-٣٣.

- ١- العدم الحقيقي: وهو فقد الماء، سواء كان في سفر أو حضر، أي لا يجد الماء أصلاً، أو وجد ماء لا يكفيه، أو وجد الماء وخاف الوصول إليه، أو كان بعيداً عنه بقدر ميل.
- ٢- العدم الحكمي: وهو أن يعجز عن استعمال الماء لموانع مع وجوده حقيقة، كالمريض إذا خاف باستعمال الماء على نفسه أو خاف من استعمال الماء زيادة المرض أو طولها، وشدة البرد وبرودة الماء إذا خاف الشخص على نفسه الموت أو التلف لبعض الأعضاء أو المرض وللجنب فقط.

### تأصيل المسألة:

يمكن إثبات ما ذهب إليه الميداني بأدلة من الكتاب والسنة والقواعد، كالاتي:

#### أولاً: من الكتاب:

قوله تعالى: { وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا }<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً: من السنة:

١- عن عائشة - رضي الله عنها- أنها استعارت من أسماء - رضي الله عنها- قلادة فهلكت، فبعث رسول الله - صلى الله عليه وسلم- رجلاً فوجدها، فأدركتهم الصلاة وليس معهم ماء، فصلوا، فشكوا ذلك إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم-، فأنزل الله آية التيمم، فقال أسيد بن حضير - رضي الله عنه- لعائشة - رضي الله عنها-: جزاك الله خيراً، فو الله ما نزل بك أمر تكرهينه، إلا جعل الله ذلك لك وللمسلمين فيه خيراً<sup>(٢)</sup>.

(١) سورة النساء، من الآية: ٤٣، وسورة المائدة، من الآية: ٦.

(٢) صحيح البخاري- كتاب التيمم -باب إذا لم يجد ماء ولا تراب ٧٤/١، رقم (٣٣٦)، و صحيح مسلم- كتاب الحيض -باب التيمم ٢٧٩/١، رقم (٣٦٧).

٢- وعن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى<sup>(١)</sup>، عن أبيه، قال: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، فقال: إني أجنبت فلم أصب الماء، فقال عمار بن ياسر لعمر بن الخطاب: أما تذكر أنا كنا في سفر أنا وأنت، فأما أنت فلم تصل، وأما أنا فتمعكت فصليت، فذكرت للنبي -صلى الله عليه وسلم-، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إنما كان يكفيك هكذا»، فضرب النبي -صلى الله عليه وسلم- بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه<sup>(٢)</sup>.

٣- وروي عن أبي ذر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير<sup>(٣)</sup>.

### الصناعة الأصولية للنصوص:

دلت الآية الكريمة، وحديث أبي ذر المتقدم دلالة واضحة بعبارة النص<sup>(٤)</sup> على أنه يصار إلى التيمم عند هذه الأسباب المشار إليها في كتاب الله، وأن التيمم قد ثبت له الطهارة كالماء<sup>(٥)</sup>.

ودلت دلالة الإشارة<sup>(٦)</sup> من حديث عمار بن ياسر -رضي الله عنه- أن الجنب إن لم يجد الماء، جاز له التيمم، فقد تحقق السبب الحقيقي لذلك الحكم.

---

(١) سعيد بن عبد الرحمن بن أبزى الخزاعي مولاهم الكوفي روى عن أبيه، ثقة عاش في الكوفة. ينظر: الطبقات الكبرى لابن سعد ٢/٢٣٤، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ١٠/٥٢٤.

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه -كتاب التيمم- باب المتيمم هل ينفخ فيهما ١/٧٥، رقم (٣٣٨)، وأخرجه مسلم في صحيحه -كتاب الحيض- باب التيمم ١/٢٨٠، رقم (٣٦٨) برواية أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٣) سنن الترمذي -أبواب الطهارة- باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ١/١٨٤ رقم (١٢٤). قال: حديث حسن صحيح.

(٤) عبارة النص: هو العمل بظاهر ما سيق الكلام له. (كشف الأسرار شرح أصول البيهقي ١/٦٨).

(٥) ينظر: تفسير الماتريدي ٣/١٩٠-٤٧٣.

(٦) دلالة الإشارة: هو العمل بما ثبت بنظمه لغة لكنه غير مقصود ولا سيق له النص وليس بظاهر من كل وجه. كشف الأسرار شرح أصول البيهقي ١/٦٨.

إذا هو من باب الإجزاء<sup>(١)</sup> أي: ان هناك شيئاً مطلوباً ومأموراً به من العبادات فحصل سبب تعذر استعماله ؛ فينتقل إلى الإتيان ببديله في هذه الحالة الطارئة. أي: إن إجزاء المأمور به بالأمر الاضطراري عن المأمور به بالأمر الاختياري، إذن أصبحت هنالك حالة طارئة بإمكان المكلف الإتيان بالبديل الاضطراري (التيمم) فإن ارتفعت الحالة الطارئة أصبح بإمكانه الإتيان بالأمر الاختياري (الوضوء)، فالمطلوب من المكلف هو الامتنال إلى الأوامر بأنواعها، والتكليف الاضطراري هو بديل ثانوي فلو كان حكم الثانوي لا يسد ولا يكفي عن حكم الأول لنبه الشرع على ذلك، وحيث أنه لم يرد نص أو تصريح على ذلك فإن العقل يدرك أن الإتيان بالمأمور به بالأمر الاضطراري بالإطلاق الكفاية اللازمة عن المأمور به بالأمر الاختياري.

يمكن أن يسأل سائل فيقول: هل الأسباب المذكورة أعلاه تجعل التيمم رافعاً للحدث أو لا، أي هل هو من باب العزيمة<sup>(٢)</sup> أو الرخصة<sup>(٣)</sup>؟

يمكن أن يجاب عن هذا السؤال كالاتي: إن التيمم بدل مطلق، وطهارة مطلقة ينطبق عليه حكم الوضوء والغسل تماماً عند وجود الأسباب المذكورة، وبما أنه بدل مطلق أي رافع للحدث بدليل قوله تعالى في آخر الآية: {مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ<sup>(٤)</sup>، وبما أن التطهير معناه أن الحدث قد ارتفع فيكون التراب مطهراً

(١) الإجزاء لغة: بكسر الهمزة يقال أجزأ الشيء فلانا، ويقال أجزأ الراعي الإبل إذا كفاها من الماء بالرطب، والكلاء، أي بمعنى الكفاية. ينظر: الكليات للكفوي ٤٩/١، واصطلاحاً: هو الأداء الكافي لسقوط التعبدية، وقيل: سقوط القضاء. معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم للسيوطي ٥٠/١.

(٢) العزيمة: اسم لما هو أصل منها غير متعلق بالعوارض سميت عزيمة؛ لأنها من حيث كانت أصولاً كانت في نهاية التوكيد حقاً لصاحب الشرع، وهو نافذ الأمر واجب الطاعة. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢٩٩/٢.

(٣) الرخصة: اسم لما بني على أعمار العباد وهو ما يستباح بعذر مع قيام المحرم. كشف الأسرار شرح أصول البزدوي ٢٩٩/٢.

(٤) سورة المائدة، من الآية: ٦.

كالوضوء تماماً، ثم إن الطهارة نقيض الحدث ، ولو لم يكن التيمم رافعاً للحدث لاجتمع النقيضان وهما الطهارة والحدث<sup>(١)</sup>.

ثم إن منصوص القاعدة : "يقوم البديل<sup>(٢)</sup> مقام المبدل<sup>(٣)</sup> ويسد مسده ويبنى حكمه على حكم مبدله"<sup>(٤)</sup>.

ومعنى ذلك أن التيمم يسد مسد الماء، ويجوز به ما يجوز للماء من صلاة وغيرها التي تحتاج إلى الطهارة ، فهو بهذا المعنى بدل مطلق فالبدل يقوم مقام المبدل، ومسده أصله وهو الوضوء، أي إنه عزيمة.

واعترض: بما ذهب إليه جمهور العلماء على أن التيمم هو رخصة، وأنه غير رافع للحدث بل هو مبيح للصلاة فقط<sup>(٥)</sup>، بدليل ما روي عن أبي ذر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إن الصعيد الطيب طهور المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسسه بشرته، فإن ذلك خير"<sup>(٦)</sup>، إذ إنه لو كان رافعاً للحدث لما أمره عند وجود الماء بالماء بمسه.

---

(١) ينظر: أصول السرخسي ٢/٢٩٨-٢٩٧، وكشف الأسرار شرح أصول البزدوي للبخاري الحنفي ٤/١٦٤، وطرح التثريب في شرح التثريب لأبو الفضل زين الدين لعراقي ٢/١٠٩، والتقريب والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام لابن الموقت الحنفي ٢/١١٣، ومنار القارئ شرح مختصر البخاري لحمزة محمد قاسم ١/٣٥٢.

(٢) البديل: هو ما يؤتى به عند فقد الأصل أو عدم القدرة على استعماله كالتراب عند فقد الماء لإقامة الطهارة، وإباحة ما يباح بالماء. موسوعة القواعد الفقهية لمحمد قصي الغزي ١٢/٤٣٦.

(٣) المبدل: هو الأصل الذي بنى عليه الحكم كالماء للطهارة. موسوعة القواعد الفقهية لمحمد قصي الغزي ١٢/٤٦٣.

(٤) موسوعة القواعد الفقهية لمحمد قصي الغزي ١٢/٤٣٦.

(٥) ينظر: تقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة لابن الدهان ٤/٢٩١، وشرح التلويح على التوضيح لسعد الدين التفتازاني ٢/٣٠٩-٣١٠، وتقويم النظر في مسائل خلافية ذائعة ٤/٢٩١، وطرح التثريب في شرح التثريب لأبي الفضل زين الدين العراقي ٢/١٠٩، ومنار القارئ شرح مختصر البخاري لحمزة محمد قاسم ١/٣٥٢.

(٦) سنن الترمذي- ابواب الطهارة -باب التيمم للجنب إذا لم يجد الماء ١/١٨٤ رقم (١٢٤). قال الترمذي: الترمذي: "حديث حسن صحيح".



وأجيب: أن الحديث لا يدل على أن التيمم لا يرفع الحدث أصلاً، ولا توجد دلالة على ذلك، بل يرفع الحدث ولكن ليس بصورة مستمرة، أي إنه رافع للحدث مؤقتاً، حيث إن الشخص إذا وجد الماء أو برئ من مرضه أو زال خوفه هنا انتقض التيمم ويصار الى الماء بالتطهير وهذا بالاتفاق<sup>(١)</sup>.

إذ إن جواز التيمم هو حدوث مانع من استعمال الماء، وبما أن المانع قد زال بالتالي يزال الحكم، ومنصوص القاعدة: "الحكم يدور مع علته<sup>(٢)</sup> وجوداً وعدمًا"<sup>(٣)</sup>.

فإن وجدت العلة وجد الحكم وإن زالت العلة زال الحكم، أذن فهو عزيمة عند تحقق العلة

أو السبب الحقيقي، وهو فقد الماء فيصار إلى التيمم، ورخصة عند تحقق السبب الحكمي وهو العذر؛ أي: وجد الماء ولكن تعذر استعماله لمانع يمنعه من مرض أو غيره.

### ثالثاً: من القواعد:

منصوص القاعدة: (الحاجة<sup>(٤)</sup> تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة)<sup>(٥)</sup>.

### الصناعة الأصولية للنص:

(١) ينظر: منار القارئ شرح مختصر البخاري ٣٥٢/١.

(٢) العلة لغة: هي المرض المشغل، وصاحبها معتل. ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ١٤/٤، والتعريفات للجرجاني ١٥٤/١، اصطلاحاً: هي الوصف الظاهر المنضبط الذي يكون مضنة وجود الحكم، وهي مجرد أمانة على وجود الحكم إن وجدت وجد الحكم وإن انتفت انتفى الحكم. ينظر: روضة الناظر وجنة المناظر لابن قدامة ٢/٢٥٩، و موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي الغزي ١/١٩٣.

(٣) شرح القواعد الفقهية لأحمد الزرقا ١/٤٨٣، ومن أصول الفقه على منهج أهل الحديث لذكرياً الباكستاني ١/٦٥.

(٤) الحاجة: هي الحالة التي تستدعي تيسيراً أو تسهلاً من أجل الحصول على المقصود. ينظر: الوصف الوصف المناسب لتشريع الحكم للشنقيطي ١/٣٣٦، وشرح القواعد الفقهية لكاملة آل جهان الكواري ١/٢٠٩.

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها على المذاهب الأربعة لمحمد مصطفى الزحيلي ١/٢٨٨.

إن الحاجة تنزل منزلة الضرورة في إثبات الحكم المترتب على الضرورة حيث إنها مؤقتة، والضرورة تقدر بقدرها. فلا يشترط أن تكون هناك ضرورة ملجئه فقد تكون هناك حاجة تنزل منزلة الضرورة، وهو ما يقابله الحرج من استعمال الماء مع وجوده بسبب مرض أو خوف أو غير ذلك من الأسباب المعتبرة ، فيشرع له التيمم إذا لم يجد وسيلة أخرى لاستعمال الماء.

بناءً على ما تقدم فإن الأسباب التي تبيح التيمم عند الأمام الميداني ثبتت بالكتاب، والسنة، وهناك قواعد تثبت ما ذهب إليه، وأن التيمم هو رافع للحدث كالماء في التطهير، وهو الصواب

لما تقدم من الأدلة والتفصيل لها، وكيف إنه عزيمة عند فقد الماء، ورخصة عند تعذر استعماله، وذلك للخروج من الخلاف ، و"الخروج من الخلاف مستحب"، والله تعالى أعلم.

### المسألة الثانية: أركان التيمم.

قال الميداني: "والتيمم ضربتان) وهما ركنان (يمسح بإحدهما) مستوعبا (وجهه، وبالأخرى يديه إلى المرفقين) أي: معهما"<sup>(١)</sup>.

### بيان المعنى المقصود:

ذهب الإمام الميداني إلى أن أركان التيمم اثنان وهما ضربتان، ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين فرضاً، واشترط بهما الاستيعاب.

### تأصيل المسألة:

الأدلة التي تثبت ما ذهب إليه الميداني من الكتاب، والسنة هي:

### أولاً: من الكتاب:

قال تعالى: " فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ"<sup>(١)</sup>.

---

(١) الباب في شرح الكتاب ٣١/١.

## ثانياً: من السنة:

عن جابر، وابن عمر رضي الله عنهم جميعاً، عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: ((التييم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين))<sup>(٢)</sup>.  
إن الأحاديث المتقدمة دلت على إنه لا يجزئ التيمم إلا بضربتين ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين فرضاً لا يصح التيمم إلا بهما<sup>(٣)</sup>.

## الصناعة الأصولية للنصوص:

إنّ المسح على الوجه واليدين في الآية جاء بصيغة الأمر، فقد أمر الله سبحانه وتعالى بمسحهما، ولكن الله سبحانه وتعالى لم يحدد الممسوح من اليدين.  
وبما أن منصوص القاعدة: "يقوم البديل مقام المبدل، ويسد مسده، ويبنى حكمه على حكم مبدله"<sup>(٤)</sup>، وأن التيمم بدل عن الوضوء، والمسح في التيمم مجمل، وأنه فرع فيحمل الفرع المجمل على الأصل المبين، وهو الوضوء فيؤخذ من ذلك أن نهاية البديل نفس نهاية المبدل، فيكون المسح على اليدين في التيمم إلى المرفقين، وبذلك يكون المسح في اليدين قد بلغ إلى ما بلغ إليه في الغسل.

(١) النساء من الآية: ٤٣.

(٢) مستدرک الحاكم - کتاب الطهارة - باب وأما حديث عائشة ٢٨٨/١ رقم (٦٣٨). قال الصنعاني: "رواه الدارقطني، وصح الأئمة وقفه". ينظر: سبل السلام للصنعاني ١/٤١١، ونصب الرأية للزيلعي ١/١٥١، وحديث ابن عمر ٢٨٧/١ رقم (٦٣٤). وقال الحاكم: "قد اتفق الشيخان على حديث الحكم، عن ذر، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن عمر في التيمم، ولم يخرجاه بهذا اللفظ، ولا أعلم أحداً أسنده عن عبيد الله، غير علي بن ظبيان وهو صدوق، وقد أوقفه يحيى بن سعيد". ينظر: نصب الرأية للزيلعي ١/١٥٠.

(٣) ينظر: عمدة القاري شرح صحيح البخاري ٤/٢٠، والميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي ١٦٨/١-١٦٩، والتتوير شرح الجامع الصغير ٥/١٣٠، وشرح سنن النسائي المسمى شروق أنوار السنن الكبرى الإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية ٣/٧٩٩، ومار القاري مختصر صحيح البخاري ١/٣٥٥.

(٤) موسوعة القواعد الفقهية لمحمد صدقي الغزي ١٢/٤٣٦.

وهذا ما دلت عليه الأحاديث المتقدمة، فقد دلت أيضا بعبارة النص "التيمم ضربتان"، مع أن النص القرآني لم يتعرض للتكرار إلى عدد الضربات بعبارة النص، ولكن قد تعرض إلى ذلك بدلالة النص<sup>(١)</sup>؛ إذ إن التيمم هو خلف عن الوضوء، وبما أنه لا يجوز استعمال الماء نفسه الماء في الوضوء لعضوين، فكذا لا يجوز استعمال تراب واحد لعضوين في التيمم، لأن الفرع لا يخالف الأصل.

ثم إن {تيمموا} من باب الأمر المطلق، والقاعدة تقول: "الأمر المطلق لا يقتضي التكرار"، فإذا كان التيمم ضربة واحدة للعضوين فهو من باب التكرار، وهذه زيادة، والزيادة على النص لا تصح إلا بدليل صحيح صريح حتى تقبل الزيادة عليه<sup>(٢)</sup>.

رد الطحاوي على من قال بأن المسح إلى المناكب، فقال<sup>(٣)</sup>: "وأما النظر في ذلك فرأينا التيمم قد أسقط عن بعض أعضاء الوضوء، وهو الرأس، والرجلين فكان التيمم على بعض ما عليه الوضوء فبطل بذلك قول من قال: أنه إلى المناكب؛ لأنه لما بطل على الرأس، والرجلين، وهم يتوضأان كان أحرى إلا يجب على ما يتوضأ"<sup>(٤)</sup>.

وقال أيضاً: "رأينا الوجه يمسخ بالصعيد كما يغسل بالماء، ورأينا الرأس والرجلين مما لا يمسخان فكان ما سقط التيمم بعضه سقط عن كله، وكان ما وجب فيه التيمم كان كالوضوء سواء لأنه جعل بدلاً منه"<sup>(٥)</sup>.

---

(١) دلالة النص: وهي فحوى الخطاب أي المعنى الذي يفهم من النص. ينظر: شرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ٢٥٥/١،

(٢) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٠٧/١، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٤٥/١-٤٦، وفتح القدير للكمال بن الهمام ١٢٥/١-١٢٦، وشرح سنن النسائي المسمى شروق أنوار المنن الكبرى للإلهية بكشف أسرار السنن الصغرى النسائية للشنقيطي ٧٩٩/٣.

(٣) الطحاوي: هو أبو جعفر بن محمد بن سلامة بن سلمة بن عبد الملك بن سلمة بن سليم الأزدي الحجري المصري الطحاوي، فقيه انتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، ولد ونشأ في قرية طحا، وتفقّه على مذهب الشافعي ثم تحول حنفياً من أشهر كتبه العقيدة الطحاوية، توفي سنة (٣٢١) هـ. ينظر: مشيخة النسائي = تسمية الشيوخ للنسائي ١٠٥/١، وتاريخ ابن يونس المصري لأبي سعيد ٢٠/١، وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٨/١٥.

(٤) شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٨٠/١.

(٥) الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي ١٦٨/١-١٦٩.

بناء على ما تقدم فإن ما ذهب إليه الميداني من أن التيمم ضربتان ومسح اليدين إلى المرفقين، هو الأحوط، وذلك لأن التيمم بضربة واحدة اسقط فرضاً عند بعض العلماء على من قال إن التيمم بضربة واحدة مستدلين بما ورد في الصحيحين من حديث عمار بن ياسر- رضي الله عنه- أن النبي -عليه الصلاة والسلام- قال له : " إنما كان يكفيك هكذا: فضرب النبي عليه الصلاة والسلام بكفيه الأرض، ونفخ فيهما، ثم مسح بهما وجهه وكفيه"<sup>(١)</sup>، ولم يسقطه عند الباقي.

ولكن إن تيمم بضربتين، ومسح بإحدهما وجهه، وبالأخرى يديه إلى المرفقين أجزاءه ذلك، وأسقط فرضاً بالإجماع، وهذا من باب الجمع بين الأدلة المتعارضة للخروج من الخلاف، والجمع بين الأدلة المتعارضة أولى من إعمال البعض وإهمال البعض الآخر<sup>(٢)</sup>، والله تعالى أعلم.

### المسألة الثالثة: ما يصح التيمم به

قال الميداني: " ويجوز التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله بكل ما كان من جنس الأرض) غير منطبع<sup>(٣)</sup> ولا مترمد<sup>(٤)</sup> (كالتراب) قدمه لأنه مجمع عليه (والرمل والحجر والجص) بكسر الجيم وفتحها - ما يبني به، .... أي الكلس (والنورة) بضم النون - حجر الكلس، ثم غلبت على أخلاط تضاف إلى الكلس من زرنينخ وغيره، وتستعمل لإزالة الشعر... (والكحل والزرنينخ) ولا يشترط أن يكون عليها غبار، وكذا يجوز بالغبار مع القدرة على الصعيد عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى... (وقال أبو يوسف رحمه

---

(١) صحيح البخاري- كتاب التيمم -باب المتييم هل ينفخ فيهما ٧٥/١، رقم(٣٣٨)، و صحيح مسلم- كتاب الحيض -باب التيمم ٢٨٠/١، رقم(٣٦٨).

(٢) ينظر: الميسر في شرح مصابيح السنة للتوربشتي ١٦٨/١-١٦٩.

(٣) اي ما يلين بالحرارة مثل الحديد، والنحاس، والزجاج، والذهب، والفضة. ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٥٣/١، وجواهر الكلام للجواهري ١٦/١٦.

(٤) أي ما ليس من جنس الأرض. ينظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٥٣/١، وجواهر الكلام للجواهري ١٦/١٦.

الله تعالى: لا يجوز إلا بالتراب والرمل خاصة) وعنه لا يجوز إلا بالتراب فقط.....والخلاف مع وجود التراب، أما إذا عدم فقوله كقولهما<sup>(١)</sup>.

### بيان المعنى المقصود:

نقل الميداني الأصناف التي يصح التيمم بها عند أئمة المذهب كالآتي<sup>(٢)</sup>:

١- عند الإمام أبي حنيفة ومحمد -رحمهما الله تعالى- يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض كالتراب، والرمل، والحجر، والجص، ووصفه بأنه غير منطبع ولا مترمد وغير ذلك.

٢- لأبي يوسف -رحمه الله- قولان: أحدهما: لا يجوز التيمم إلا بالتراب، والقول الآخر: موافق لقول أبي حنيفة ومحمد رحمهم الله، ولم يرجح أي من القولين، ونقل الاتفاق فيما إذا خلا من التراب.

### تأصيل المسألة:

الادلة التي تثبت ذلك من الكتاب والسنة على النحو الآتي:

#### أولاً: من الكتاب:

قال تعالى: {فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوْهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ} {٣}.

### الصناعة الأصولية للنص:

عند قراءة الآية الكريمة تبين أن التيمم يصح بكل ما هو من جنس الأرض، وليس التراب فقط، وذلك واضح بدلالة حروف المعاني، حرف (من) المذكور في الآية الكريمة له احتمالان، أما إنها للتبعيض فيكون التيمم بالتراب فقط، ولا يصح بغير ذلك .

(١) اللباب في شرح الكتاب للميداني ٣٢/١.

(٢) اللباب في شرح الكتاب لعبد الغني الميداني ٣٢/١.

(٣) سورة المائدة، من الآية: ٦.

أو إنها لابتداء الغاية أي يبدأ المسح متمركز بالصعيد الطاهر، والاحتمال الأخير هو الصواب ، حيث أشارت الآية الكريمة لذلك بقوله تعالى: { مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ }<sup>(١)</sup>،

وهي نكرة في سياق النفي ومسبوقة ب(من)، وإذا اجتمعا دلا على أن النص في العموم، وبما أنها دلت على عموم النفي في كل أنواع الحرج، ومن لابتداء الغاية إذ إن كثيراً من المناطق ليس فيها تراب وقد تكون رملًا أو جبلاً أو غير ذلك، فإذا قلنا بالتيتم بالتراب فقط هذا لا يخلو من الحرج<sup>(٢)</sup>.

ثم إن كلمة(صعيد) الموجودة في الآية اسم لما تصاعد، وهو عبارة عن وجه الأرض كان عليه تراب أو لم يكن عليه<sup>(٣)</sup>.

وقال الزجاج: " معنى تيمموا أفسدوا، والصعيد وجه الأرض، فعلى الإنسان في التيمم أن يضرب بيديه ضربة واحدة فيمسح بهما جميعاً وجهه، وكذلك يضرب ضربة واحدة، فيمسح بهما يديه، والطيب هو التنظيف الطاهر، ولا يبالي أكان في الموضع تراب أم لا، لأن الصعيد ليس هو التراب، إنما هو وجه الأرض، تراباً كان أو غيره. ولو أن أرضاً كانت كلها صخرًا لا تراب عليها ثم ضرب المتيمم يده على ذلك الصخر لكان ذلك طهوراً إذا مسح به وجهه، قال الله عز وجل: {فتصبح صعيداً زلقاً} فأعلمك أن الصعيد يكون زلقاً، والصعدات الطرقات، وإنما سمي صعيداً، لأنها نهاية ما يصعد إليه من باطن الأرض، لا أعلم بين أهل اللغة اختلافاً في أن الصعيد وجه الأرض. " <sup>(٤)</sup>.

ونقل الفيومي قول الأزهرى<sup>(٥)</sup>: "ومذهب أكثر العلماء أن الصعيد في قوله تعالى {فتيمموا صعيداً طيباً}<sup>(١)</sup> أنه التراب الطاهر الذي على وجه الأرض أو خرج من باطنها"<sup>(٢)</sup>.

---

(١) سورة المائدة، من الآية: ٦.

(٢) ينظر: تحفة الفقهاء لعلاء الدين السمرقندي ٤٢/١-٤٣، وبدائع الصنائع للكاساني ٤٢/١.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة لابن فارس ٢٨٧/٣، وتهذيب اللغة لابن منصور ٨/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥٦/٢، ينظر: لسان العرب لابن منظور ٢٥٤/٣.

(٥) أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهرى الهروي اللغوي الشافعي، الملقب بالأزهرى نسبة إلى جده الأزهر عالم من علماء اللغة العربية، عاش في العصر العباسي، ولد في هراة في خراسان، ثم انتقل إلى بغداد، توفي سنة(٣٧٠)هـ. ينظر: سير أعلام النبلاء ٣٢٨/١٢.

حيث دل هذا الكلام على أن الصعيد لا يختص بالتراب فقط، وإنما يشمل ما كان من جنس الأرض<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً: من السنة:

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " أعطيت خمسا لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي: نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة، وأعطيت الشفاعة "<sup>(٤)</sup>.

### الصناعة الأصولية للنص:

النص (وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً) الموجود في الحديث المتقدم يدل على العموم، فهو نص صحيح صريح على أن من أدركته الصلاة في أي أرض كانت جاز له أن يصلي بها، وما جاز له الصلاة فيه جاز التيمم به، ثم إن من بقاع الأرض لا يوجد بها تراب له غبار بل هناك رمال وجبال وغيرها، وأن الألف واللام في كلمة (الأرض) للجنس فبالتالي لا يخرج شيء منها<sup>(٥)</sup>.

واعترض: بأن هذا الحديث مطلق، هناك حديث آخر يقيد وهو ما رواه حذيفة رضي الله عنه ، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " فضلنا على الناس بثلاث: جعلت صفوفنا كصفوف الملائكة، وجعلت لنا الأرض كلها مسجداً، وجعلت تربتها لنا طهوراً، إذا لم نجد الماء"<sup>(٦)</sup>، وهذا ما ذهب إليه أبو يوسف وزفر رحمهما الله تعالى.

(١) سورة النساء، من الآية: ٤٨.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس الفيومي ٣٣٩/١.

(٣) ينظر: شرح صحيح البخاري لابن بطال ٤٦٦/١-٤٦٧، وأصول السرخسي ٢٧٠/١، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٥٣/١، والبناءية شرح الهداية لبدر الدين العيني ٥٣٣/١.

(٤) صحيح البخاري- كتاب الصلاة-باب قول النبي عليه الصلاة والسلام جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً ٩٥/١، رقم(٤٣٨).

(٥) ينظر: أصول السرخسي ٢٧٠/١، الوسيط في المذهب للغزالي ٤٤٣/١، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ٥٣/١، والدر المختار وحاشية ابن عابدين(رد المحتار) ٢٣٩/١.

(٦) صحيح البخاري- كتاب المساجد ومواضع الصلاة ٣٧١ /١، رقم(٥٢٢).



وأجيب عن ذلك من وجهين: أحدهما: أن الدليل هنا هو عام كلية<sup>(١)</sup> فإن كان كذلك فلا يصح حمل المطلق على المقيد، بخلاف المطلق الكلي<sup>(٢)</sup> فيصح فيه الحمل دون الكلية، فهو بهذا المعنى باطل، فالحمل هنا يوجب أن المقيد قد أخرج جميع أفراد المطلق أي ما كان من جنس الأرض، وقيده بالتراب، والعموم يقتضي التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، وهذا الحمل وهو إعمال بدليل وترك الدليل الآخر، وإبطال حكم العموم فيه، وهذا إثبات لحكم بدون وجوبه أو دليله الدال عليه، وهذا خطأ لا يحتمل الصواب<sup>(٣)</sup>.

**والثاني:** ثم إن النص المطلق فيه زيادة على النص المقيد، وتقديم المطلق على المقيد، وعدم تقييده هو عمل بالزائد، ثم إن الحديث المطلق دل عليه منطوق الحديث بالتيمم بكل ما كان من جنس الأرض، أما الحديث الذي عورض به دلت عليه دلالة المفهوم أي مفهوم اللقب<sup>(٤)</sup>؛ فيقدم المنطوق على المفهوم، وهو لا يقضي التخصيص، ومنصوص القاعدة: "ذكر بعض أفراد العام الموافق له في الحكم لا يقتضي التخصيص"<sup>(٥)</sup>.

بناء على ما تقدم فإن الرأي الراجح في المذهب الحنفي هو جواز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض، قد ثبت بالكتاب والسنة؛ ولكن ينبغي الاحتياط في العبادات، فمن تحقق له سبب من أسباب التيمم جاز له التيمم بالتراب ما أمكن، فإن لم يجد التراب فالأقرب أن

---

(١) عام الكلية: هي ثبوت الحكم لكل واحد بحيث لا يبقى فرد، ويكون ثابتا لكل بطريق الالتزام. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ١/٣٩٤.

(٢) المطلق الكلي: أي بالياء في آخره فهو المعنى الذي يشترك فيه كثيرون، كالعلم والجهل والإنسان والحيوان، واللفظ الدال عليه يسمى مطلقا. التمهيد في تخريج الفروع على الأصول للأسنوي ١/٣٩٤.

(٣) ينظر: وشرح مختصر الطحاوي للجصاص ١/٤٢١، وشرح صحيح البخاري لابن بطال ١/٤٦٦، وأصول السرخسي ١/٢٧٠-٢٧١، والمحيط البرهاني في الفقه النعماني لابن مازة البخاري ١/١٤٣، وإحكام الأحكام في شرح أصول الأحكام لابن دقيق العيد ١/١٥١-١٥٢، وفصول البدائع في أصول الشرائع لشمس الدين الفناري ١/١٣٧، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ١/١٥٥.

(٤) مفهوم اللقب: هو تعليق الحكم على مجرد أسماء الذوات أو أسماء الأجناس. ينظر: معجم لغة الفقهاء لمحمد قلنجي وحامد قنبيي ١/٤٤٧.

(٥) البحر المحيط في أصول الفقه ١/٣٢٠، ينظر: وميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي ١/٢٩٣، ١/٢٩٣، وبذل النظر في الأصول للأسمندي ١/٦٣٨.

يتيمم بما وجد من اجزاء الأرض، وذلك للخروج من الخلاف، وهو مستحب. والله تعالى أعلم

### المسألة الرابعة: مبطلات التيمم

قال الميداني: " (وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء) لأنه خلف عنه؛ فأخذ حكمه (وينقضه أيضا رؤية الماء إذا قدر على استعماله) لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب، وخائف العدو والسبع والعطش عاجز حكما، والنائم عند أبي حنيفة قادر تقديرا، حتى لو مر النائم المتيمم على الماء بطل تيممه، والمراد ماء يكفي للوضوء؛ لأنه لا معتبر بما دونه ابتداء فكذا انتهاء"<sup>(١)</sup>.

### بيان المعنى المقصود:

ذهب الميداني إلى أن مبطلات التيمم كالاتي<sup>(٢)</sup>:

- ١- " (وينقض التيمم كل شيء ينقض الوضوء) لأنه خلف عنه؛ فأخذ حكمه"، ويسمى النقض العام للوضوء من الحدث الحقيقي والحكمي.
- ٢- "(وينقضه أيضا رؤية الماء إذا قدر على استعماله) لأن القدرة هي المراد بالوجود الذي هو غاية لظهورية التراب"، وهو ما يسمى بالنقض الخاص وهو ما ينقض على الخصوص أي وجود الماء صورة ومعنى، بشرط القدرة على الاستعمال.
- ٣- " وخائف العدو والسبع والعطش عاجز حكما....."، وهو وجود الماء من حيث الصورة دون المعنى أي لا يقدر على استعماله، وهو لا ينقض الوضوء.

### تأصيل المسألة :

الأدلة التي تثبت ما ذهب إليه الميداني من الكتاب والسنة والإجماع هي:

### أولاً: من الكتاب:

(١) اللباب في شرح الكتاب للميداني ٣٢/١.

(٢) ينظر: المصدر السابق.

قال تعالى: { فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا }<sup>(١)</sup>.

## ثانياً: من السنة:

١- عن أبي ذر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((إن الصعيد الطيب طهور

المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين، فإذا وجد الماء فليمسه بشرته، فإن ذلك خير))<sup>(٢)</sup>.

٢- قال عليه الصلاة والسلام: ((إن الصعيد الطيب طهور ما لم تجد الماء، ولو إلى عشر حجج، فإذا وجدت الماء، فأمس بشرتك))<sup>(٣)</sup>.

## الصناعة الأصولية للنصوص:

دللت الآية بدلالة النص (فلم تجدوا) إن مشروعية التيمم معلقة بعدم الماء فإذا وجد الماء فلا محل للتيمم، ثم إن التيمم يرفع الحدث رفعا مؤقتا لغاية وجود الماء مع قدرة الاستطاعة، فهو محدد بغاية فينتهي التيمم عند وجود الغاية، ثم إن عدم وجود الماء وعدم القدرة على الاستعمال شرطا لمشوعية التيمم، فعند وجودها لم يبق مشروعاً فانتهى لأن انتفاء الشرط يلزم انتفاء المشروط، ومنصوص القاعدة: "الحكم يدور مع علته وجوداً وعدمًا" فعند وجود العلة أي عدم وجود الماء أو عدم القدرة على الاستعمال يوجد الحكم

---

(١) سورة النساء، من الآية: ٤٣.

(٢) سنن الترمذي- أبواب الطهارة -باب التيمم للجنب اذا لم يجد الماء ١٨٤/١ رقم (١٢٤). قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) مسند أحمد- مسند الانصار -حديث ابي ذر الغفاري ٢٣٠/٣٥ رقم (٢١٣٠٤)، سنن الدارقطني- كتاب

الطهارة -باب في التيمم لمن لم يجد الماء سنين كثيرة ٣٤٦/١ رقم (٧٢٢)، السنن الكبرى للبيهقي- كتاب الطهارة -باب منع التطهير بالنبيذ ١٣/١ رقم (٢٢). صحيح لغيره .

وهو التيمم، وعند انتفاء العلة انتفاء الحكم، وهذا اذا كان رؤية الماء قبل الصلاة أو اثناءها<sup>(١)</sup>.

ويؤيد ذلك الحديث الشريف المتقدم حيث إن (فأمسه جسدك) وهو أمر بأسالة الماء على العضو إذا وجد، والأمر يفيد الوجوب، وهذا ما يؤكد ما ذكرنا سابقا<sup>(٢)</sup>.

### ثالثاً: من الإجماع:

١- قال ابن حزم: " وكل حدث ينقض الوضوء فإنه ينقض التيمم، هذا ما لا خلاف فيه من أحد من أهل الإسلام"<sup>(٣)</sup>.

٢- قال ابن رشد: " وأما نواقض هذه الطهارة فإنهم اتفقوا على أنه ينقضها ما ينقض الأصل الذي هو الوضوء أو الطهر"<sup>(٤)</sup>.

٣- قال ابن قدامة: "وجود الماء المقدور على استعماله من غير ضرر على ما مر في موضعه، وهو مبطل للتيمم خارج الصلاة إجماعاً لا نعلم فيه خلافاً"<sup>(٥)</sup>.

٤- قال ابن تيمية: " قد ثبت بالنص والإجماع أنه يبطل بالقدرة على استعمال الماء"<sup>(٦)</sup> أي: التيمم.

### الصناعة الأصولية للنصوص:

(١) ينظر: المبسوط للسرخسي ١٠٣/١-١٩٩، وبدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١/٥٦، وتحفة

الملوك للرازي الحنفي ١/٣٨، و تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ١/٤١، ودرر الأحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو ١/٨٨٥، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق لابن نجيم ١/١٥٩.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لأبي الحسن بدر الدين الملا ٢/٤٨٣، والتيسير بشرح الجامع الصغير للمناوي ١/٢٩٣.

(٣) المحلى بالآثار لابن حزم ١/٣٥١.

(٤) بداية المجتهد و نهاية المقتصد للقرطبي ١/٧٨.

(٥) الشرح الكبير على متن المقنع لابن قدامة ١/٢٦٨.

(٦) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٢١/٣٥٥.

مفاد هذا الإجماع، وهو انتقاض التيمم بما ينقض به الوضوء هو أن التيمم هو بدل

عن

الوضوء، ومنصوص القاعدة : " يقوم البديل مقام المبدل، ويسد مسده، ويبنى حكمه على

حكم مبدله " <sup>(١)</sup>، إذ إن التيمم هو فرع للأصل وهو الوضوء، وخلف عنه.

وعموم البدلية يقتضي التشارك في جميع الأحكام، ما يسري من أحكام للوضوء نفسها

تسري على التيمم، فما كان مبطلا للأصل، وهو الأعلى فالأولى أن يكون مبطلا للفرع،

وهو الأدنى، إلا ما خرج منهما بدليل صحيح <sup>(٢)</sup>.

بناءً على ما تقدم فإن ما ذهب إليه الميداني من أن مبطلات التيمم هي نفسها

مبطلات الوضوء قد ثبت بالإجماع، وإضافة على ذلك وجود الماء، وقد رعى استعماله قد

ثبت بالكتاب، والسنة، والإجماع. والله تعالى أعلم.

---

(١) موسوعة القواعد الفقهية محمد قضي الغزي ٤٣٦/١٢.

(٢) ينظر: أصول السرخسي ١/١٨٠، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني ١/٥٦، و تحفة الملوك

للرازي الحنفي ١/٣٨، ودرر الأحكام شرح غرر الأحكام لملا خسرو ١/٣٢، والبحر الرائق شرح كنز

الدقائق ومنحة الخالق لابن نجيم ١/١٥٩.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والشكر له تعالى أن وفقني، لإتمام لهذا البحث فله الحمد والشكر والثناء، وأسأله المزيد من فضله وكرمه وبعد:  
فقد تبين لي من خلال البحث المسئل الموسوم: (الصناعة الأصولية لمسائل التيمم في-  
اللباب في شرح الكتاب- للميداني- دراسة تأصيلية) عدة نتائج من أبرزها ما يلي:

### النتائج:

- ١- إن أسباب التيمم بنوعيتها تجعل التيمم من باب البدل المطلق، فيكون رافعا للحدث فيراد به العزيمة في العدم الحقيقي، و رخصة في العدم الحكمي.
- ٢- الضربتان في التيمم هي أركانه، بدلالة النص القرآني، إذ إنه خلف عن الوضوء.
- ٣- يصح التيمم بكل ما كان من جنس الأرض لعموم الأدلة من القرآن و السنة، وأيضا رفع الحرج عن الناس.
- ٤- إن ما ينقض الوضوء ينقض التيمم، وأيضا وجود الماء مع القدرة على استعماله، بجامع عموم البدلية التي تقتضي التشارك في جميع الأحكام، فما كان مبطلاً للأصل يكون

مبطلا للفرع، ووجود الماء والقدرة على استعماله شرط لمشروعية التيمم، فعند انتفاء الشرط يلزم منه انتفاء المشروط.

٥- تكمن أهمية الصناعة الأصولية في:

أ- أهمية الإطار الأصولي العام الذي يحكم استنباط الفقه، ولا يمكن أن تظهر الثمرة المرجوة من الأحكام التفصيلية الا بتلك الصناعة.

ب- إن تتبع الجزئيات للوصول إلى الكليات، تجعل الباحث في حالة من التفكير المستمر بكل شاردة وواردة في كلا حقلي الفقه والأصول، فتجعله متمكناً بكل جزئيات الأصول.

٦- إن الحقيقة الاصطلاحية ل (الصناعة الأصولية) هي (استنباط الأصول من استقراء المسائل الفقهية)، لذا كان تعريف الصناعة الأصولية: إعمال النظر من مجتهد لاستخراج قواعد وضوابط الأصول من فروع الأحكام الفقهية.

٧- إن هذه الصناعة لها علاقة طبيعية بعلم الفقه، وعلم أسباب الخلاف استمداداً واستناداً بحيث يتخذ من الفقه مورداً يستجلب من خلال الفروع المطلوبة للتخريج، كما يستتجد بأسباب الخلاف لأن أهم أسباب الخلاف الفقهي ومبرراته اختلافهم في (القواعد الاصولية).

### المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم

١- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، مطبعة السنة المحمدية.

٢- أصول السرخسي، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (المتوفى: ٤٨٣هـ)، دار المعرفة - بيروت.

٣- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢

٠م

٤- البحر الرائق شرح كنز الدقائق، زين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري (المتوفى: ٩٧٠هـ)، وفي آخره: تكملة البحر الرائق لمحمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي القادري (ت بعد ١١٣٨ هـ)، وبالhashية: منحة الخالق لابن عابدين، دار الكتاب الإسلامي.

- ٥- البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، دار الكتبي، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٧- بذل النظر في الأصول، العلاء محمد بن عبد الحميد الأسمندي (٥٥٢هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور محمد زكي عبد البر، مكتبة التراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- ٨- البناية شرح الهداية، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (المتوفى: ٨٥٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- ٩- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصديقي، أبو سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- ١٠- تحفة الفقهاء، محمد بن أحمد بن أبي أحمد، أبو بكر علاء الدين السمرقندي (المتوفى: نحو ٥٤٠هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- ١١- تحفة الملوك (في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان)، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (المتوفى: ٦٦٦هـ)، المحقق: د. عبد الله نذير أحمد، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٢- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.
- ١٣- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعي، أبو محمد، جمال الدين (المتوفى: ٧٧٢هـ)، المحقق: د. محمد حسن هيتو، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.



- ١٤- التَّنْوِيرُ شَرْحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (المتوفى: ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ١٥- التيسير بشرح الجامع الصغير، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (المتوفى: ١٠٣١هـ)، مكتبة الإمام الشافعي - الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٦- الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- ١٧- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، أبو الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة.
- ١٨- درر الأحكام شرح غرر الأحكام، محمد بن فرامرز بن علي الشهير بملا - أو منلا أو المولى - خسرو (المتوفى: ٨٨٥هـ)، دار إحياء الكتب العربية.
- ١٩- رد المحتار على الدر المختار، ابن عابدين، محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، دار الفكر-بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٢٠- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢١- شرح التلويح على التوضيح، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (المتوفى: ٧٩٣هـ)، مكتبة صبيح بمصر.

- ٢٢- الشرح الكبير على متن المقنع، عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الحنبلي، أبو الفرج، شمس الدين (المتوفى: ٦٨٢هـ)، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع، أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار.
- ٢٣- الشرح الممتع على زاد المستقنع، محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ)، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ - ١٤٢٨ هـ.
- ٢٤- شرح مختصر الطحاوي، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (المتوفى: ٣٧٠ هـ)، المحقق: د. عصمت الله عنایت الله محمد - أ. د. سائد بكداش - د محمد عبيد الله خان - د زينب محمد حسن فلاتة، أعد الكتاب للطباعة وراجعه وصححه: أ. د. سائد بكداش، دار البشائر الإسلامية - ودار السراج، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٢٥- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (المتوفى: ٥٧٣هـ)، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإيراني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٦- فتح القدير، المؤلف: كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، دار الفكر.
- ٢٧- فصول البدائع في أصول الشرائع، محمد بن حمزة بن محمد، شمس الدين الفناري (أو الفَنَرِي) الرومي (المتوفى: ٨٣٤هـ)، المحقق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
- ٢٨- اللباب في شرح الكتاب، عبد الغني بن طالب بن حمادة بن إبراهيم الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي (المتوفى: ١٢٩٨هـ)، حققه، وفصله، وضبطه، وعلق حواشيه: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العلمية، بيروت - لبنان.
- ٢٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة - ١٤١٤ هـ.

- ٣٠- مجموع الفتاوى، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: ٧٢٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية.
- ٣١- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (المتوفى: ٤٥٦هـ)، دار الفكر - بيروت.
- ٣٢- المحيط البرهاني في الفقه النعماني فقه الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه، أبو المعالي برهان الدين محمود بن أحمد بن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخاري الحنفي (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٣- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (المتوفى: ١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٣٤- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- ٣٥- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٦- المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٣٧- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.

- ٣٨- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (المتوفى: ٣١١هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٣٩- معجم لغة الفقهاء، محمد رواس قلعجي - حامد صادق قنبيي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٠- منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، راجعه: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط، عني بتصحيحه ونشره: بشير محمد عيون، مكتبة دار البيان، دمشق - الجمهورية العربية السورية، مكتبة المؤيد، الطائف - المملكة العربية السعودية.
- ٤١- ميزان الأصول في نتائج العقول، علاء الدين شمس النظر أبو بكر محمد بن أحمد السمرقندي (المتوفى: ٥٣٩ هـ)، حققه وعلق عليه وينشره لأول مرة: الدكتور محمد زكي عبد البر، الأستاذ بكلية الشريعة - جامعة قطر، ونائب رئيس محكمة النقض بمصر (سابقاً)، مطابع الدوحة الحديثة، قطر، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.